الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بن داود حياة

سالم حبيبة

تحت عنوان:

الاستراتيجية المالية و أثرها على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لدولة الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. معاشي سفيان ..... **رئيسا**

د. بوزكري جمال ..... **مقررا**

د. شبلاوي ابراهيم ..... **مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

التشكرات

﴿... رب أوزعني أن أشـــكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صـالحا ترضـاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصـالحين...﴾ الآية 19 سورة النمل

الحمد لله والشكر لله على منحنا نعمه ورحمته، الذي أكرمنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل، كما ساعدنا على تقدير هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية من خلال هذه المذكرة التي تعتبر ثمرة لجهودنا ونجاحنا بفضله تعالى.

أود أن شـكر والديَّ العزيزين، جعل الله عمرهما طويلاً، الذين سـانداني في مشـواري بالابتهال والدعاء، المتابعة والسؤال، الترقب والانتظار، جزى الله تعالى لهم كل خير.

كما أتقدم بصدق الإخلاص إلى الأستاذ المشرف بوزكري جمال على نصائحه القيمة في تقديم الرسـالة بشـكلها النهائي، كما أود أن أشـكر السـادة أعضـاء اللجنة على قبول مناقشـــة هذه المذكرة وتخصـــيص جزء من وقتهم الثمين لقراءتها، وإلى كل من علمني حرفا وكل من ساهم معي من قريب أو بعيد.

أسأل الله تعالى ألا يضيع لهم أجرًا وأن يجازيهم على كل خير.

اللهم أمين

الإهداء

ربي لك ألف حمد وألف شكر على عظيم فضلك وكثير عطائك، فسبحانك لم تبخل علي بأي شيء سألتك فيه، الحمد لله على كل حال.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

سندي وقوتي وملاذي بعد الله

والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إخوتي وأخواتي

كل الأحبة والأصدقاء

كل متصفح لهذه المذكرة.

الفهرس

الفهـــــرس

قائمة الجداول .الاشكال وقائمة الرموز والاختصارات

المقدمة .....أ-د

الفصل الأول: الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي

تمهيد 17

المبحث الأول : مفاهيم حول الاستراتيجية المالية 18

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية المالية.....18

المطلب الثاني : أهداف الاستراتيجية المالية.....19

المطلب الثالث : مراحل وضع الاستراتيجية المالية 20

المطلب الرابع : أهمية الاستراتيجية المالية 21

المطلب الخامس: ابعاد الاستراتيجية المالية وبناء هيكلها 22

المبحث الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي 23

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي 24

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي.....24

المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي 25

المطلب الرابع : مقاييس النمو الاقتصادي.....26

خاتمة الفصل 30

الفصل الثاني : دراسة قياسية لمتغيرات الاستراتيجية المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد 31

المبحث الاول : مراجعة الابحاث والدراسات العلمية السابقة 32

المطلب الاول : عرض الأبحاث والدراسات العلمية السابقة 32

المطلب الثاني : موقع الدراسة من الدراسات السابقة 35

المبحث الثاني: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة 36

المطلب الأول: دراسة تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) 36

المطلب الثاني : الطريقة والأدوات المعتمدة عليها في الدراسة القياسية: 42

خاتمة الفصل 52

الخاتمة العامة 54

المصادر والمراجع 57

ملخص 59

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1990- 2020)	38-37
2	النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة	43
3	القيم الجدولية الحرجة لاختبار ديكي فولر الموسع	44
4	النتائج النهائية لاختبار التكامل المشترك (جوهانسون)	45
5	نتائج متجه الانحدار الذاتي	46
6	النتائج النهائية لاختبار تصحيح الخطأ	47
7	نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي	49
8	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	50

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مراحل الاستراتيجية المالية	21
2	محور الاستراتيجية المالية	23
3	مخطط نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1990-2020)	38
4	منحنى معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)	40
5	مخطط اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	51

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	المعنى	باللغة الإنجليزية
ADF	اختبار ديكي فوللر الموسع	Augmented Dickey-Fuller test
PP	اختبار فيليب بيرون	Phillips-Perron test
Lme	لوغاريتم نفقات التسيير	Logarithm management expenses
Lee	لوغاريتم نفقات التجهيز	Logarithm equipment expenses
GDP-p	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي	Gross domestic product growth
VAR	متجه الانحدار الذاتي	Vector Autoregressive
VECM	نموذج تصحيح الخطأ	Vector Error Correction Estimates
LM	الارتباط الذاتي للأخطاء	Lagrange multiplier

مقدمة

مقدمة

تعتبر الاستراتيجية المالية موضوعًا هامًا ضمن اهتمامات الفكر المالي بفضل بُعدها الاستراتيجي، تهدف هذه الاستراتيجية إلى التركيز على المشتريات والاستخدام الأمثل للأموال في استثمارات تضمن تدفقات نقدية مستمرة لتلبية الاحتياجات المالية طويلة الأجل وتحقيق عائد مالي واقتصادي يعزز قيمة المنظمة. تشمل الاستراتيجية المالية خططًا للإيرادات والنفقات، توزيع الأموال، إدارة رأس المال، تحديد مصادر التمويل، خفض التكلفة وزيادة الأرباح.

يُعدّ تصميم الاستراتيجية المالية بشكل فردي لكل شركة أو مؤسسة بناءً على أهدافها وظروفها المالية وهي مجموعة إجراءات يتبناها الفريق المالي لتحديد أهداف الشركة المالية، بما في ذلك رأس المال، الإيرادات، المصروفات، إدارة السيولة، الميزانية والاستثمارات، وتُعدّ الاستراتيجية المالية بناءً على تقييم الموارد لاستغلالها بشكل فعّال وإنتاجي لتحقيق أهداف الشركة. كما تُعتبر النفقات العامة من أهم عناصر الاستراتيجية المالية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، حيث تُنفذها السلطات المالية من خلال الموازنة العامة للدولة بهدف التوازن الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الاستراتيجية المالية على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لزيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع العامة أن تحفز نمو اقتصادي أكبر، بينما يمكن لزيادة معدلات الضرائب أن تؤدي إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد.

من جهة أخرى، يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المواضيع شهرة في الدراسات الاقتصادية وهو هدف رئيسي تسعى مختلف الدول لتحقيقه من خلال وضع سياسات اقتصادية تُحسِّن معدلاته وتطور الاقتصاد الوطني وتعزز كفاءة قطاعاته المتعددة.

سنسعى في هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الاستراتيجية المالية وتسليط الضوء على تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وهي المرحلة التي تلت تبني آليات اقتصاد السوق. وبناءً على ذلك، يمكن طرح التساؤل: **ما مدى تأثير الاستراتيجية المالية للجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)؟**

وينبع من السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة اسئلة فرعية، وهي:

- هل تؤثر الاستراتيجية المالية على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2020؟
- هل يوجد علاقة بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي ؟

- **فرضيات الدراسة**

للإجابة عن إشكالية الدراسة والاسئلة المتفرعة منها ، تم وضع فرضيات تعتبر كإجابة أولية لانطلاق هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- ❖ تؤثر الاستراتيجية المالية للجزائر على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي.
- ❖ يوجد علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي .

- **أسباب اختيار موضوع الدراسة**

من أهم الأسباب الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هي طبيعة التخصص، ورغبة الباحثتين في التعمق في مجال النمو الاقتصادي. بالنسبة للأسباب الموضوعية فتمثلت في اهتمام الإدارة المالية بمواضيع الاستراتيجية المالية و النمو الاقتصادي، بالإضافة الى واقع الاقتصاد الجزائري، حيث تعتبر الاستراتيجية المالية حافزًا للنمو الاقتصادي.

يمكن تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي تندرج ضمن التخصص، كون متغيرات هذا الموضوع كمية وقابلة للقياس مع توفر المعطيات اللازمة خلال لفترة التي تم حصر فيها الموضوع.

وبالتالي، حاولنا إثارة الموضوع نظرًا لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة بناءً على المكانة التي تحظى بها الاستراتيجية المالية في تحقيق كفاءة الأداء المالي للمنظمة، وتحقيق أهدافها بشكل عام. يتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحديد استخدام الموارد المالية بأفضل طريقة ممكنة. وبذلك، تلعب الاستراتيجية المالية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة أو منظمة، مما يجعله موضوعًا مثيرًا للاهتمام والجدل.

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي:

- **الأهمية العلمية:**

✓ محاولة تقديم إطار نظري حول الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي.

- **الأهمية العملية:**

✓ توضيح أهمية الاستراتيجية المالية بالنسبة للنمو الاقتصادي.

- ✓ من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في فهم أفضل للعلاقة بين نفقات التسيير، نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي يمكن أن تساعد في تحديد سياسات أفضل لتحسين الأداء المالي والاقتصادي.
- ✓ صياغة وتقدير نموذج قياسي لفحص ما مدى تأثير الاستراتيجية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بعد الاجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضية الأساسية، وهي:

- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي.
- ✓ تحليل الاستراتيجية المالية.
- ✓ دراسة طبيعة و اتجاه العلاقة بين الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ استخدام أساليب و تقنيات التحليل القياسي لفحص هذه العلاقة.
- ✓ إبراز أهمية أساليب أدوات الاقتصاد القياسي، النماذج القياسية، والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية.
- ✓ عرض واقع السياسة الإنفاقية في إطار الاقتصاد الجزائري لإبراز أثر الاستراتيجية المالية على النمو الاقتصادي.

- **حدود الدراسة**

لمعالجة إشكالية البحث، تم تحديد الحدود التالية:

- ❖ **الحدود الموضوعية:** تم تحديد المفاهيم النظرية للاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي، حيث اعتمدنا في هذا البحث على المتغيرات الكمية.
- ❖ **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية (1990-2020)، كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال الفترة المحددة.
- ❖ **الحدود المكانية:** لقد اقتصرت الدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري.

- **صعوبات البحث**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة:

- ❖ قلة المراجع المتعلقة بالاستراتيجية المالية.
- ❖ التضارب الكبير في بعض البيانات و الاحصائيات من مصادر مختلفة.

❖ صعوبات في الجانب القياسي و ذلك عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية وإسقاطها قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة.

- **منهجية البحث**

للإجابة على التساؤلات والوصول إلى نتائج تؤكد أو تنفي صحة الفرضية الأساسية وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لشرح مختلف المتغيرات المحتملة وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضية المطروحة. ثم توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات (الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي)، والاعتماد على المنهج الرياضي الإحصائي في الفصل الأخير لإثبات هذه العلاقة وطبيعتها في التطبيق باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي لمناقشة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (التي تعبر عن النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة (التي تعبر عن الاستراتيجية المالية)، سنستخدم برامج التحليل الاحصائي والاقتصادي للبيانات Eviews10.

- **مرجعية البحث**

جمع البيانات والمعلومات من عدة مصادر مختلفة تضمنت ما يلي:

✓ اعتماد عدة مراجع من الكتب، مجلات، مذكرات، وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.

✓ الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

- **هيكل الدراسة**

من أجل الاجابة على إشكالية البحث بطريقة علمية واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة وفصلين مقسمة إلى مباحث وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول بعنوان: الاستراتيجية المالية و النمو الاقتصادي:

هذا الفصل مخصص للجانب النظري، حيث يتناول مفهوم الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي. في المبحث الأول، درسنا مفهوم الاستراتيجية المالية وتحديد أهدافها ومراحل تطبيقها وأبعادها وبناء هيكلها وأهميتها. بينما في المبحث الثاني، تناولنا مفاهيم النمو الاقتصادي من خلال تقديم تعاريف عامة له، ودراسة أنواع النمو الاقتصادي وعناصره ومقاييسه.

الفصل الثاني بعنوان : الدراسة قياسية لمتغيرات الاستراتيجية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي:

تم في هذا الفصل دراسة واقع الاقتصاد الجزائري وقياس أثر الاستراتيجية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تقسيم الفصل إلى مطلبين: الأول يتعلق بمراجعة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع أما المطلب الثاني، فيشمل دراسة تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي، التعريف بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحديد النموذج المناسب للدراسة وتقدير نموذج الدراسة وتحليل نتائجه.

الفصل الأول:

الاستراتيجية المالية

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر الاستراتيجية المالية من أهم المواضيع في الإدارة المالية، حيث تقوم المؤسسة باتخاذ القرارات في مختلف النشاطات من خلالها، إذ يعتبر القرار المالي محددًا رئيسيًا لقيمة المؤسسة ومن خلاله تحقق أهدافها المتنوعة. في هذا الفصل، سندرس الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي كعناصر أساسية في المؤسسة. لذلك سنبدأ بالتطرق إلى مفهوم الاستراتيجية المالية وأهدافها وأهميتها، ثم نستعرض مراحل تطورها وأبعادها وبناء هيكلها. بعد ذلك، سننتقل إلى مناقشة النمو الاقتصادي من خلال التعرف على مفهوم عام حوله وسنناقش مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعه وعناصره، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه.

المبحث الأول : مفاهيم حول الاستراتيجية المالية.

المبحث الثاني : الاطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : مفاهيم حول الاستراتيجية المالية

تعتبر الاستراتيجية المالية أدوات حيوية لتحقيق الأهداف المالية للأفراد والشركات، وتشير إلى خطة شاملة لإدارة الموارد المالية بطريقة فعالة ومستدامة لتحقيق أهداف محددة، تشمل هذه الأهداف توفير السيولة لتمويل النشاط التجاري، تحقيق عائد استثمار، خفض التكاليف، وتحديد وإدارة المخاطر المالية بفعالية.

تعتمد الاستراتيجية المالية على تحليل دقيق للظروف المالية الحالية والمستقبلية، بما في ذلك التوقعات المالية والاقتصادية يشمل ذلك تحديد أولويات الإنفاق والاستثمار، إعداد ميزانية فعَّالة، اختيار استراتيجيات التمويل المناسبة للشركة أو الفرد، وتحديد الأساليب المناسبة لإدارة المخاطر المالية. تعتبر الاستراتيجية المالية أداة مهمة للأفراد والشركات على حد سواء، حيث تساعد في تحقيق الأهداف المالية بطريقة فعالة ومستدامة. يعتمد نجاح الاستراتيجية المالية على التحليل الدقيق للظروف المالية والاقتصادية، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية المالية

تعرف الاستراتيجية على أنها تلك الاستراتيجية المتفحصة والمحددة للاطار العام الذي يمكن في حدوده اتخذ أفضل القرارات المالية التي تساعد الشركة على تنفيذ استراتيجيتها الشاملة. إذ تحاول الاستراتيجية المالية تعظيم القيمة المالية للشركة، وتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم مع المحافظة على التدفق النقدي او السيولة الكافية للشركة، أي أنها تهدف الى استخدام الموارد المالية بطريقة تعزز الاداء وتحسن الوضع التنافسي، والذي يمكن تحقيقه من خلال مجموع قرارات المبادلة كالقروض، التوسع الداخلي وغيرها .وبصفة عامة تتضمن الاستراتيجية المالية الغايات والتوجهات المتعلقة بالجانب المالي، والتي تريد المؤسسة تحقيقها على المدى المتوسط والطويل، حيث تتضح من خلال القرارات المالية التي تعتبر ان الاستراتيجية ليس لكونها تتعلق بالأمد الطويل بل لكونها ذات اهمية وتأثير على المردودية.[1]

تقوم الاستراتيجية المالية على تحليل المشاريع الاستثمارية وحساب الارباح المتوقعة إضافة بتحديد تكلفة الاموال اللازمة بالنسبة للمشاريع المربحة [2] .

[1] السالم المؤيد سعيد، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دار وسائل للنشر، الأردن، 2005، ص196.

[2]Dov ogien, gestion financière de l'entreprise, Paris, dunod, p82.

يقصد بالاستراتيجية المالية على أنها العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى وتخصيص الموارد لتحقيقها، فإن السياسة المالية تتحدد بناء على توجهات السياسة العامة والتي تركز على مخطط استراتيجية بعيد المدى، حيث تعتبر السياسة المالية احدى التكتيكات الاساسية لتنفيذ الاستراتيجية.[1]

المطلب الثاني : أهداف الاستراتيجية المالية

تهدف الاستراتيجية المالية إلى تحقيق أهداف قد تكون متعارضة أحيانًا، لذا قد تُفَضِّل المؤسسة بين الأهداف المتعارضة ومن ثم تتبنى الاستراتيجية التي تحقق الهدف المسطَّر، أو تضع في ذلك سُلما لأولويات الأهداف. وبالتالي، قد لا تستطيع المؤسسة تحقيق هدفين متعارضين في نفس الوقت، وبالتالي قد تُفَضِّل بينهما، كالعائد الأكبر يرتبط بمخاطرة أكبر بعلاقة طردية. وبالتالي، قد لا يتحقق هدف تقليل المخاطر في هذه الحالة. ومن هذا يمكن أن نذكر بعض الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الاستراتيجية المالية [2]:

- اختيار أفضل المشاريع الاستثمارية لتحقيق أكبر عائد وتعظيم عائد المساهمين، مع مراعاة مردودية المشروع وتقييم المخاطر المرتبطة به.
- اختيار أفضل مصادر التمويل من حيث التكلفة والمدة والحجم، وتقليل المخاطر المتعلقة بها والحفاظ على سيولة رأس المال.
- اتخاذ قرارات هامة تزيد حصة المؤسسة في السوق وإرضاء العملاء.
- زيادة فعالية وكفاءة عمليات اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة واكتشاف وتصحيح الانحرافات لوجود معايير واضحة تتمثل في الاهداف الاستراتيجية.

- تهيئة المؤسسة داخليًا بإجراء تعديلات في الهيكل التنظيمي والإجراءات والقواعد والأنظمة والقوى العاملة لزيادة قدرتها على التعامل [3].

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات ,دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011 ص253.

[2] خميسي شيخة ,التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص13.

[3] محمد أحمد عوض، الإدارة الاستراتيجية، الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001، ص10-11.

المطلب الثالث : مراحل وضع الاستراتيجية المالية

تكمن مراحل الاستراتيجية المالية في النقاط التالية[1] :

1/**التشخيص المالي** : يهتم التشخيص المالي بتحليل نتائج النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة في القوائم المالية حول ماضي وحاضر الشركة بهدف استشراف مستقبلها[2]، وهو يشكل هذا التشخيص جزءًا من التشخيص الاستراتيجي الذي يمثل قاعدة لصياغة استراتيجية فعالة. فقبل ضبط الخيارات الاستراتيجية، يجب على المؤسسة اجراء تشخيص شامل لمعرفة مجموعة الفرص والتهديدات التي يتضمنها المحيط، بالإضافة إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بها .

2/الاختبار المالي :يتم فيهذه المرحلة اختيار الاستراتيجية المالية عن طريق اعادة النظر ازاء حالة المساهمين ، المنافسين ،دراسة امكانيات النمو[3].

3/التخطيط المالي : يتم تجسيد الاختيار المالي في مخططات التمويل.

4/التنفيذ والمراقبة : في مرحلة أخيرة، يتم تنفيذ ما خُطِط له، ثم يأتي بعدها عملية تحليل الانحرافات بين التقديرات والانجازات الفعلية لتقييم أداء الشركة.

[1] بوصبع هناء، تحليل الاستراتيجيات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جماعة باجي نختار، 2016، ص8.

[2] ابو زيد محمد المبروك، التحليل المالي، شركات واسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص19.

[3] GRIFFITHS Stéphane, gestion financière-de l'analyse à stratégie, édition d'organisation Paris , 2001, p130.

الشكل (1-1) : مراحل الاستراتيجية المالية

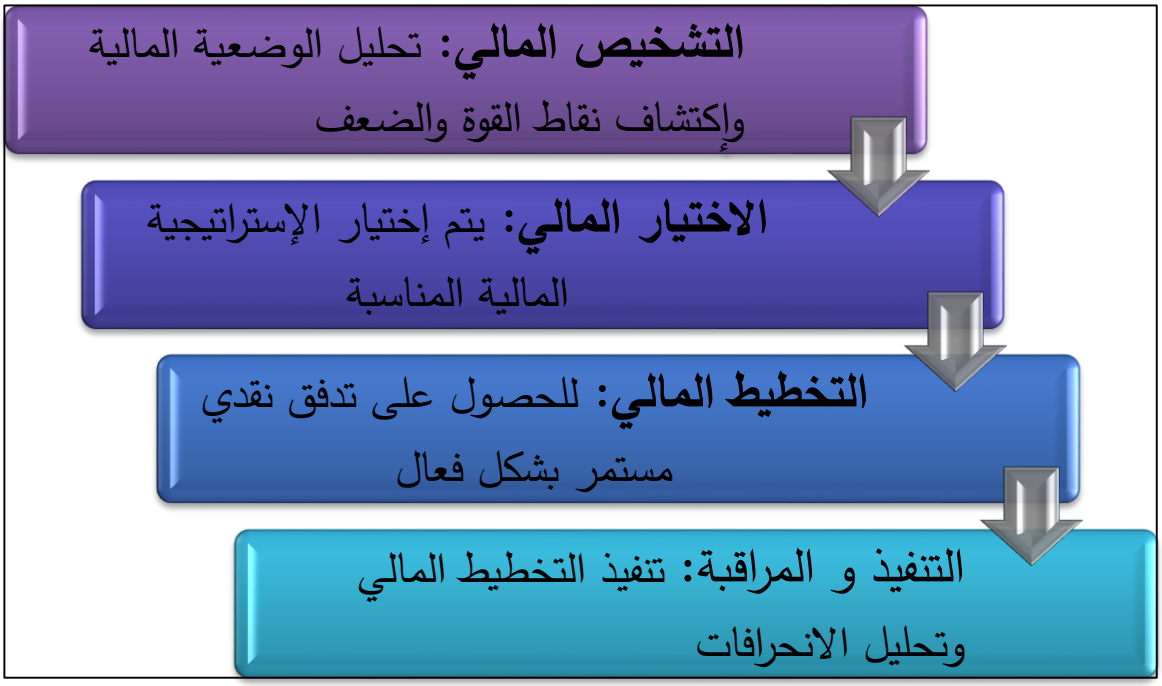

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناءً على بوصبع هناء، تحليل الاستراتيجيات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية.

المطلب الرابع : أهمية الاستراتيجية المالية

يمكن تلخيص أهمية الاستراتيجية المالية في النقاط التالية :

-**الاستراتيجية المالية كوسيلة لمواجهة مستجدات المحيط** : في ظل العولمة، اكتسب مجال الاعمال بعدًا دوليًا، حيث اصبح من الصعب التأقلم معه، بسبب العديد من المتغيرات الاقتصادية، المالية، والاجتماعية. لمواجهة هذه التحديات، يجب على المؤسسة تبني استراتيجية مالية فعالة تضمن التسيير الجيد لأموالها بما يكفل تعزيز المشاريع الاستثمارية. واستغلال الفرص المتاحة وتقليل تأثير المخاطر البيئية.[1]

-**الاستراتيجية المالية اداة للنمو** : النمو ليس ظاهرة عشوائية، بل نتيجة لمجموعة من القرارات الاستراتيجية، فلكل مؤسسة منهجية معينة في اختيار الاستراتيجية المناسبة.

[1] أحمد القطامين، التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان 1996، ص35.

-**الاستراتيجية المالية كألية لخلق القيمة المالية في المؤسسة** :ان تحقيق العوائد النقدية يمثل جوهر خلق القيمة المنتظرة من تخصيص الموارد المالية، وتساهم النسب المالية في هذا الاطار بجعل الانشطة الخالقة للقيمة ذات كفاءة وتمكن من الاستخدام الامثل للموارد المالية ضمن منهج استراتيجي معين[1].

-**الاستراتيجية المالية وتحقيق ميزة تنافسية من منطلق تحسين الاداء** : تعيش اية مؤسسة حالة تغير دائم ،تواجه فيه ادارتها معضلة تعديل اختياراتها الاستراتيجية بشكل دائم خلال مراحل تنفيذها، اذا اقتضت هذه التغيرات ذلك[2].

المطلب الخامس: ابعاد الاستراتيجية المالية وبناء هيكلها

أولا : أبعادها :تشمل الاستراتيجية المالية عدة ابعاد هي[3]:

- التحليل المالي للشركة لقياس وتقييم نقاط القوة والضعف على مستوى المؤسسة.

- تحليل البيئة الخارجية للمؤسسة لتقييم الفرص الاستثمارية والمالية، عوائق التمويل، التهديدات الفنية والمعلوماتية.

- التخطيط للأهداف المالية على المدى القصير والطويل.

- اختيار الاستراتيجيات المالية والاستثمارية التي تربط جميع العناصر السابقة لتحقيق اهداف المؤسسة في تعظيم قيمتها بالسوق، زيادة الارباح، معدلات النمو، والاستقرار في إدارتها.

ثانيا : بناء هيكلها :

يتم اعداد وتشكيل الاستراتيجية المالية في ضوء الافتراض وتحديد اهداف الشركة وتوجهاتها المستقبلية، مع مراعاة التغيرات في البيئة المحيطة وظروف الشركة وهياكل التمويل والقدرات التنافسية.

تنقسم الإدارة المالية إلى المجالات الرئيسة التالية، حيث تكون هذه الاخيرة محور الاستراتيجية المالية [4]:

-قرارات الاستثمار.

---

[1] HELFERT Erich, financial analysis: tools and technique, Mc Graw-Hill edition, USA, 2001, p393.

[2] سفيان خليل المناصير، القرارات المالية وأثرها في تحديد القرار الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص24.

[3] فريد النجار، الادارة المالية التطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص75.

[4] فريد النجار، مرجع سبق ذكره ص74.

-قرارات التمويل.

-قرارات توزيع الارباح.

ويمكن توضيح محور الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل (1-2): محور الاستراتيجية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على المعلومات السابقة فريد النجار.

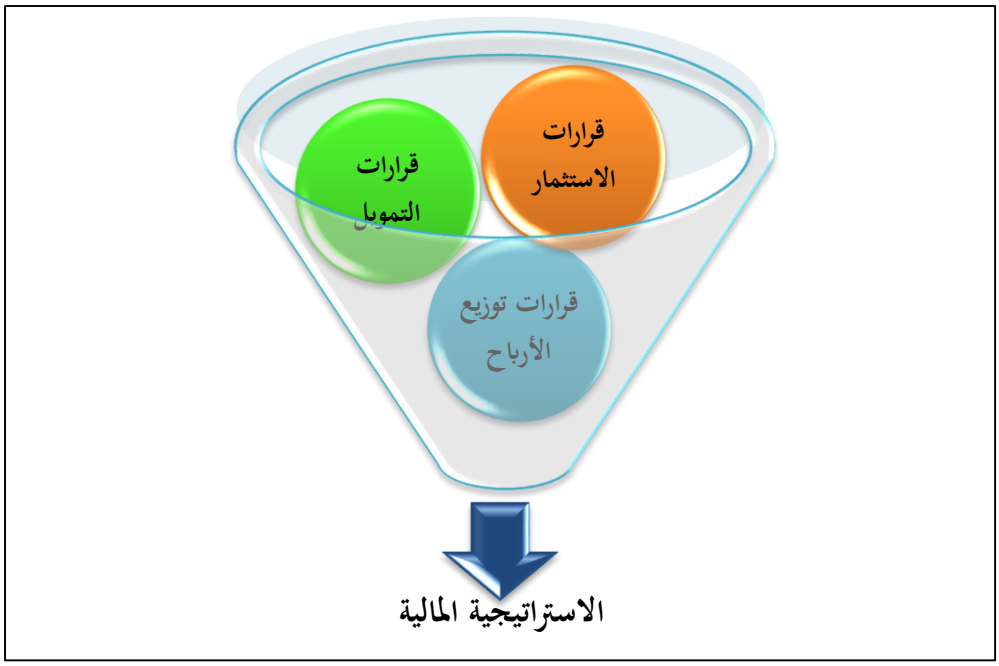

المبحث الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة حجم إنتاج دولة أو منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويعكس تحسنًا في مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين، يؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل والإيرادات وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي. قد يكون النمو الاقتصادي ناتجًا عن زيادة الإنتاجية، التحسين في جودة المنتجات، زيادة الطلب على هذه المنتجات وزيادة التجارة الخارجي، فهو مؤشر رئيسي لصحة الاقتصاد، حيث يعزز ثقة التجار ويساعد على جذب المزيد من الاستثمارات. ومع ذلك، يجب توزيع فوائد النمو بشكل عادل لضمان تحسين مستوى المعيشة للجميع.

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي تناولها العلماء والمنظمات والهيئات الدولية نذكر منها:

- هو تزايد قدرة اقتصاد دولة ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، سواء كان المصدر محليًا أو خارجيًا[1].
- هو حدوث زيادة في الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].
- وفقًا للاقتصادي s.kuznets، النمو الاقتصادي بشكل أساسي ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريفه ا لبلد معين بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي[3].

من النصوص السابقة، يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، بحيث تكون هذه الزيادة حقيقية وعلى المدى الطويل. بمعنى آخر، يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من الدخل المتوسط للفرد.

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى[4] :

1- النمو التلقائي spontaneous growth :

يتم تحقيق النمو التلقائي بشكل عفوي بفضل قوى السوق التلقائية، دون الاعتماد على التخطيط العلمي. تكون دور الدولة مساعدًا ومكملًا للسوق. يُعتَبر النمو التلقائي بطيئا وتدريجيًا ومتلاحقًا، رغم تعرضه لهزات عنيفة قصيرة المدى أحيانًا بسبب الدورات الاقتصادية. يتميز النمو التلقائي بالحركة الذاتية نتيجة للدورات الاقتصادية والقوى الذاتية، مما يجعله مستمرًا.

2- النمو العابر transient growth :

ينتج النمو المؤقت بسبب عوامل طارئة مؤقتة، غالبًا ما تكون خارجية وتتلاشى مع مرور الوقت. عند اختفاء هذه العوامل، ينخفض النمو أيضًا. يتميز النمو المؤقت بعدم ثباته واستمراريته. هذا النمط هو الحالة الشائعة التي تشهدها معظم البلدان النامية، مثل التحسن المؤقت أو المفاجئ في التجارة الخارجية.

---

[1] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن ،2005، ص347.

[2] محمد زعلاني، التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد حيضر ، باتنة ، 2011/2010 ، ص.27.

[3] عطية، عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المقترحة،2008 ،ص17.

3- النمو المخطط planned growth :

يتم تحقيق النمو المخطط من خلال عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني. يعتمد هذا النمو على سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي. يتطور الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على قدرة المخططين وواقعية الخطط المقدمة وفعالية المراقبة والتنفيذ. يُعَدّ هذا النمو ذاتيًا ويتميز بالاستدامة.

المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي[1].

- **العمل :** يشير إلى مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. وحجم العمل المرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا عدد ساعات العمل وإنتاجية عنصر العمل أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل، زاد الإنتاج. وإنتاجية العمل هي ناتج قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.
- **رأس المال :** يُعرّف بأنه مجموع السلع الموجودة في وقت معين في اقتصاد معين، ويعتبر عنصرا أساسيا للنمو، حيث يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.
- **التقدم التقني أو التكنولوجي:** يشير إلى مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الانتاج، وهذا يعني الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية، حتى إذا بقيت عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي.

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2005، ص93-97.

المطلب الرابع : مقاييس النمو الاقتصادي

يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي يتم قياس التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني المعبرة عن هذا النشاط. ولقياس النمو، يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي[1]:

1- المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية إلى ما يعادلها من العملات النقدية. يُعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير وإغفال أثر التضخم. وهنا يمكن تمييز معدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية :

يتم قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد وتنشر بياناته سنويا، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استنادًا إلى هذه البيانات، يُفضل استخدام هذا الأسلوب لدراسة معدلات النمو المحلية على فترات قصيرة.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة :

نظرًا لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الانتاج بسبب ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادًا للأرقام القياسية للأسعار، أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية :

يجب تمويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأن استخدام العملات المحلية غير ممكن بسبب اختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، ويستخدم هذا الأسلوب بشكل خاص في دراسات التجارة الخارجية.

[1] الماحي، محمد، تخطيط و تمويل التنمية (المناهج- النماذج-التطبيق)، الطبعة الأولى، بستان المعرفة، مصر، 2010، ص171-ص173.

2- المعدلات العينية للنمو :

نظرا لزيادة السكان في الدول النامية بشكل متقارب مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان من المهم استخدام بعض المقاييس العينية، مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية.

تعبر دراسة دور الدخل القومي في صميم دراسات النمو الاقتصادي[1] حيث يستخدم عادة معيارين أساسين لقياس هذا الدخل.

أ- الناتج الوطني الخام :

يعتبر قيمة إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة، مع استثناء السلع الوسيطة (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى). يشمل هذا المفهوم إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة التي يقدمها من يقيمون خارج البلاد. يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع لحساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات الجنسية المقيمة سواء داخل أو خارج اقتصاد البلاد.

ب- الناتج الداخلي الخام :

يشبه إلى حد كبير مفهوم الناتج المحلي الخام، باستثناء أنه يشمل جميع مرافق وأصول التصدير والإنتاج داخل حدود البلاد. وتستثنى قيمة الإنتاج المقدم من المواطنين الذين يعيشون في الخارج.

إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي[2].

***3*- مقارنة القوة الشرائية :**

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، بناء على ذلك المقياس.

---

[1] Stanley Fischer et autre, macroéconomie, 2éme édition, Duand, Paris, 2002, p68.

[2] Dwight H. Perkin. Steven Rade let et David .Linder, économie du développement, «3éme édition, édition de Boeck, Belgique 2008», p53.

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة الاقتصادية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادةً سنة. يستخدم هذا المؤشر في التحليلات الاقتصادية لمعرفة أداء اقتصاد الدولة والتنبؤ بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير[1].

احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهم لأنه يوفر معلومات عن قوة أو ضعف اقتصاد دولة معينة. تشير زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى قوة اقتصاد الدولة وقدرتها على التوسع وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة دخل السكان.

يُحسَب معدل نموِّ الاقتصاد بحساب معدَّل التغير في الناتج المحلِّيِّ الإجْمَالِيِّ للاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. يتم حساب هذا المعدل بالنسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي على مدار فترة زمنية محددة، وهذا يعكس نمو الاقتصاد. يمكن حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة ما على النحو التالي[2]:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي = [(الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية – الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة] × 100.

[1] مجلة التمويل والتنمية، العودة للأساسيات "ما هو الناتج المحلي الإجمالي"، صندوق النقد الدولي، 2018.

[2] صندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED)، البنك الدولي (World Bank).

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسات والبحث الذي قمنا به في الفصل الأول، حيث تطرقنا إلى مفهومي الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصـــادي، وهذا من الجانب النظري فنجد أن الاســتراتيجية المالية هي خطة تحدد كيفية إدارة الأموال والموارد المالية لتحقيق أهداف معينة. مثل تحسين الأداء المالي للشركة أو المؤسسة من خلال تحديد الأولويات وتخصـــيص الموارد المالية بفعالية. تشـــمل التخطيط للميزانية، إدارة رأس المال وإدارة الديون وتحديد الأهداف المالية على المدى القصـير والطويل. بالنسـبة للنمو الاقتصـادي فهو أحد أهم المؤشـرات التي تسـتخدم لقياس صحة اقتصاد دولة ما. إذا كان هناك نمو اقتصادي قوي، فإن هذا يشير إلى أن هناك زيادة في إنتاجية العاملين والاسـتثمارات والابتكار، مما يزيد الثروة ويحسـن مسـتوى المعيشـة. بالمقابل، يشـير تباطؤ أو انخفاض النمو الاقتصادي إلى مشكلات في اقتصاد الدولة، مثل تراجع الإنتاجية أو الإنفاق أو زيادة البطالة.

يمكن القول بأن اســتراتيجية المالية والنمو الاقتصـــادي مرتبطان بشــكل وثيق. عندما تخطط الشــركات والمؤسسات للاستثمار في مشاريع جديدة وتوسيع نطاق أعمالها، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والإنفاق، وبالتالي زيادة النمو الاقتصـادي. من جهة أخرى، يمكن للنمو الاقتصـادي أن يؤدي إلى تحسـين الأداء المالي للشـركات والمؤسسات.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لمتغيرات الاستراتيجية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر الجزائر مثل غيرها من الدول النامية، حيث تضع استراتيجية مالية طويلة المدى بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وبالتالي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. استنادًا إلى الدراسات التي تم تقديمها في الفصول السابقة، نحاول في هذا الفصل جمع كل ما عرض سابقًا في نموذج إجمالي. وبغرض إعطاء الدراسة بُعدًا تطبيقيًّا بحتًّا، نسعى إلى تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة لقياس العلاقة بين الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من أدوات الاقتصاد القياسي.

في هذا الفصل، سنتطرق إلى تقديم الدراسات السابقة من خلال المبحث الأول. أما المبحث الثاني، فسنعرض تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة ، ثم نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول : مراجعة الدراسات السابقة.

المبحث الثاني : تقديم و تحليل متغيرات وأدوات الدراسة.

المبحث الاول : مراجعة الابحاث والدراسات العلمية السابقة

تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستراتيجية المالية بشكل عام، والإنفاق العام بشكل خاص على مختلف الاقتصاديات والدول. ولهذا الغرض، سنقوم بعرض أهم تلك الدارسات التي ساعدت في إعداد التصور المبدئي من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول : عرض الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

الفرع الأول: الدراسات بالغة العربية

دراسة بوصبع هناء(2016)، بعنوان "تحليل الاستراتيجيات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية"[1]، تم اختيار المنهج الوصفي، حيث اقتصرت الدراسة على المؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية ذات الحجم الكبير لضمان تجانس البيانات المالية خلال الفترة الزمنية 2009-2012، وذلك للحصول على بيانات مالية أكثر مصداقية. تناولت الباحثة الإشكالية: ما هي العوامل المحددة للاستراتيجيات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية على اختلاف فروع النشاط الصناعي؟ لتستنتج ما يلي: تضمن الاستراتيجية المالية للمؤسسة الحصول على الاموال اللازمة و بأقل تكلفة، كما أنها تسمح بتعديل مكونات الميزانية وتحقيق التوازنات المالية، وتبيان الخطط المناسبة لاستثمارها، وسياسات توزيع الأرباح على الملاك، كما يستند إعداد الاستراتيجية المالية على توظيف أدوات التحليل المالي بما سمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة ضمن معادلة الاستراتيجية المالية.

دراسة أمال لعقون (2022)، بعنوان "دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الاستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية "-دراسة حالة-)[2]، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير القيمة الاقتصادية المضافة على قرارات الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة حالة مؤسسة صيدال للفترة الممتدة من2002 إلى 2020، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وذلك بتقدير النموذج من خلال إدخال البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في برنامج Eviews10. لنستنتج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الاقتصادية والقرارات المالية، و تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في جميع مستويات الإدارة للحصول على أفضل النتائج.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت الاستراتيجية المالية كأداة داعمة للنمو الاقتصادي، بإجراء دراسة قياسية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي.

---

[1] بوصبع هناء، تحليل الاستراتيجيات المالية للمؤسسات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة باجي مختار،2016.

[2] أمال لعقون، "دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الاستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم مالية ومحاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022.

دراسة ليلية غضابنة بعنوان "العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 1990-2012"[1]. وشملت هذه الدراسة اختبار السببية بين الانفاق الحكومي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي واختبار صحة فرضية قانون وانجر بالنسبة للاقتصاد الجزائري. وتم طرح اشكالية هذا الموضوع على النحو التالي :**ما مدى اسهام الانفاق الحكومي في رفع القدرة الانتاجية القومية من خلال تنمية وتطوير عوامل الانتاج كما وكيفا ،وتحقيق الانتعاش ورفع معدلات النمو الاقتصادي ؟**

لقد هدفت هذه الدراسة الى اختبار السببية بين الانفاق الحكومي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون وانجر على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2012 حيث تبين من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ،وباستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM حيث أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والاجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05 كما واظهرت نتائج اختبار السببية غرانجر الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه.

الفرق بين هذه الدراسة الحالية والسابقة :

- الفترة الدراسية السابقة كانت من 1990 حتى 2012، بينما تم توسيع الدراسة الحالية لتشمل الفترة من 1990 حتى 2020.

رابعا :-دراسة **Saoussen Ben Gamra(2009)**[2]تناولت دراسة Ben Gamra العلاقة التجريبية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في منطقة شرق اسيا .اشتملت العينة على 6 دول شرق اسيوية ناشئة رئيسية خلال الفترة 1980-2002 وباستخدام تقنيات بيانات اللوحة (Panel) باستخدام طريقة GMM :Generlized moments method.وكان من ابرز نتائجها **ان** تأثير التحرير المالي يؤثر ايجابيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في الدول التي قامت بتحرير قطاعاتها المالية بشكل جزئي ،ويعتبر التدرج والتسلسل اثناء تحرير النظام المالي في الدول النامية ذو اهمية قصوى بغية تحقيق نتائج ايجابية فيما يخص رفع معدلات النمو الاقتصادي دون الوقوع في ازمات بنكية ،والاستفادة من مزايا التحرير المالي .

[1] ليلية غضابنة-العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 1990-2012-منشور في المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية سنة 2015المجلة2,العدد1

[2] Saoussen Ben Gamra .Does Financial libéralisation matter for emerging East Asien économies growth ?Some new evidence.Tnternational Review of Economics and Finance18(3) ,2009,p392-403.

دراسة سمير بن عباس بعنوان "دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009"[1]، وشملت هذه الدراسة اثر الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي وتم طرح اشكالية هذا الموضوع على النحو التالي : **ما مدي تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

هذه الدراسة تهدف إلى معرفة دور تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج الاقتصادي الكلي. تستند هذه المفاهيم إلى التأثيرات النظرية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي المطبق من قبل دولة. من أهم نتائج هذه الدراسة أنَّ التأثيرات المستخلصة من سياسات واستراتيجيات حكومية يلعب دورًا مهمًا في سياق نمو فكر والسياسات الاقتصادية. لقد كان للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على نمو اقتصاد جزائر، باستثناء نفقات التجهيز التي كانت عكس ذلك، بالإضافة إلى أنَّ نفقات التجهيز كانت مثالية جدًّا في تفسير الظاهرة، أي لها أثر إيجابي.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية: تم تحديد أهم المتغيرات المفسرة لدالة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى فترة الدراسة (1990-2020).

الفرع الثاني : الدراسات الاجنبية :

1/ دراسة Barati Masoud ،BabakJamshidi Navid،Ghanbari Mehrdad ، farshid Kheirollahi**(2015):** كانت هذه الدراسة بعنوان "مراجعة تأثير الاستراتيجيات المالية على الاداء المالي في **البنوك الايرانية "**[2]قام الباحثون بمعالجة الاشكالية التالية :كيف يمكن تطوير الاستراتيجيات المالية القائمة على النموذج العلمي ؟ تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر الاستراتيجية المالية على الأداء المالي للمصارف ،وكذلك تقديم نمط لتطوير هذه الاستراتيجيات وتحديد اولوياتها للقيام بهذا الغرض ،تم جمع البيانات المتعلقة بالبنوك الايرانية في الفترة **2010-2014**. تم تحديد المتغير المستقل لهذه الدراسة باستراتيجية التمويل والاستثمار ،والمتغيرات مثل هامش الفائدة الصافي والقيم المضافة الاقتصادية -كمعايير للأداء المالي -كمتغيرات تابعة ،تم تحليل البيانات عن طريق اختبار الانحدار وأشارت نتائج هذه الدراسة الى أن استراتيجية التمويل لا تؤثر بشكل كبير على القيمة المضافة الاقتصادية وهامش الفائدة الصافي. وعلى النقيض من ذلك ،تم تأكيد تأثير استراتيجية الاستثمار على القيمة المضافة الاقتصادية وهامش الفائدة الصافي.

---

[1] سمير بن عباس – دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة 2011-2012.

[2] Massoud Barati,BabakJamshidi Navid Mehrdad Ghanbari,Farshid Kheirollahi, A Review of Financial rategies Impact on the Financial Performance In Iranian Banks,Nternationat journal of humanitiesand cultural studies, 2015.

2/دراســـــة corruption et croissance Economique dans une la ،Dépenses publiques causalité au Sens de Granger from Time –Séries Analyse de Data1980-2004، هذه الدراسة هي منشور في مجلة بحثية سنة **2007**.

من إعداد: Quattara وشملت هذه الدراسة اثر سياسة الانفاق العام بالنمو الاقتصادي والفساد وتم طرح التساؤل هذا الموضوع **ما مدى تأثير النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي وكذا الفساد ؟**

حيث درس وطارا سـلسـلة زمنية لدول اتحاد غرب افريقيا لمعرفة تأثير حجم القطاع الحكومي ممثلا في النفقات العمومية على النمو الاقتصـــادي فتحصـــل على ان النفقات العمومية لها تأثير متبادل بينها وبين النمو الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة السببية بين غرانجر الانفاق العام والفساد والنمو الاقتصادي وتحديد اثار من حيث السياسات الاقتصادية.

وقد تم هذا التحليل على اساس الاختبارات السكون وغرانجر السببية من البيانات الاحصائية من البلدان الثمانية الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا. نتائج الدراسة ان هناك علاقة طويلة الامد بين المتغيرات .وبالإضافة الى ذلك ،فان مستوى ليس له ما يبرره الفساد من خلال النمو الاقتصادي.

الفرق بين هذه الدراسة الحالية والدراسة السابقة :

الدراسة السابقة تم تحليل العلاقة السببية بين غرانجر الانفاق العام والفساد والنمو الاقتصادي. في حين الدراسة الحالية سيتم تطرق الى اختبار تصحيح الخطأ بين النفقات والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : موقع الدراسة من الدراسات السابقة

موضـــوع العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصـــادي ليس جديدًا كحقل دراســـي، وتعتبر دراســـتنا مكملة للدراسات السابقة وأساسًا للبحوث المستقبلية. يجدر الاشارة إلى أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجانب التحليلي أو القياسي بدلاً من دراستنا التي تتناول كلا الجانبين معًا. تناولت فترة مهمة وحرجة بالنسبة للاقتصاد الجزائري من 1990 (بداية مخططات الإنعاش الاقتصادي) إلى 2020 (جائحةCOVID-19).

كون أن الدراسات السابقة ركزت على النسب المالية كمؤشرات يمكن استخدامها للكشف عن الوضع المالي للمؤسـسـات الاقتصـادية، كما لوحظ أن هناك نقصـا واضـحا في مجال الأبحاث و الدراسـات المتعلقة بتحليل الاسـتراتيجية المالية و علاقتها بالنمو الاقتصـادي، الأمر الذي دعا لإجراء هذه الدراسـة لسـد جزء من النقص الحاصل في الدراسات التي تناولت هذا المجال.

في الدراسـة التي نعتزم إجراؤها، سـنقوم بتحليل العلاقة بين ثلاثة متغيرات اقتصـادية خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وسيساهم هذا في توضيح العلاقة بين المتغيرات وفهم العديد من الظواهر الاقتصادية.

المبحث الثاني: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

من خلال ما يلي تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات على مدى فترة الدراسة (1990-2020).

المطلب الأول: دراسة تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة(1990-2020)

تعتبر النفقات التي تتحملها الدولة من أجل إدارة شـــؤونها وتجهيزها بالموارد والمعدات اللازمة، والتي تُعرف بنفقات التســـيير والنفقات التجهيز، من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصـــادي للدول. وفي هذا الســـياق، ســـوف نحاول في هذا المطلب تحليل تطور كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

الفرع الأول: النفقات العامة

تعتبر نفقات التجهيز والتســـيير من أهم المؤشـــرات التي تعكس حجم الاســـتثمارات والإنفاق في الاقتصـــاد الوطني. وتتأثر هذه النفقات بشـكل كبير بحجم النمو الاقتصـــادي في البلد، إذ تزداد هذه النفقات مع زيادة حجم الإنتاج والخدمات المقدمة، وتنخفض مع انخفاض حجم الإيرادات. حيث تعتبر هذه النفقات ضـــرورية لضـــمان استمرارية عمل المؤسسات الحكومية وتطوير البنية التحتية للدولة.

بالنســـبة للجزائر، فإنها شـــهدت عدة تغيرات في مســـتوى نفقات التجهيز والتســـيير، وذلك نتيجة للظروف الاقتصـادية والسـياسـية التي مر بها البلد خلال هذه الفترة. وفيما يلي سـنسـتعرض تطور نفقات التسـيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 :

الجدول (2-1): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2020)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	88800	47700
1991	153800	58300
1992	276131	144000
1993	291417	185210
1994	330403	235926
1995	473694	285923
1996	550596	174013
1997	643555	201641
1998	663855	211884
1999	774695	186987
2000	856193	321929
2001	963633	357395
2002	1097716	452930
2003	1122761	516504
2004	1250894	638036
2005	1245132	806905
2006	1437870	1015144
2007	1674031	1434638
2008	2217775	1973278
2009	2300023	1946311
2010	2659078	1807862
2011	3879206	1974363
2012	4782634	2275539

1892595	4131536	**2013**
2501442	4494327	**2014**
3039322	4617009	**2015**
2711930	4585564	**2016**
2605448	4677182	**2017**
2918387	4813683	**2018**
2846109	4895236	**2019**
1893541	5009346	**2020**

المصدر: بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)[1]. تاريخ الاطلاع 2023/04/12.

الشكل (3): نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1990-2020)

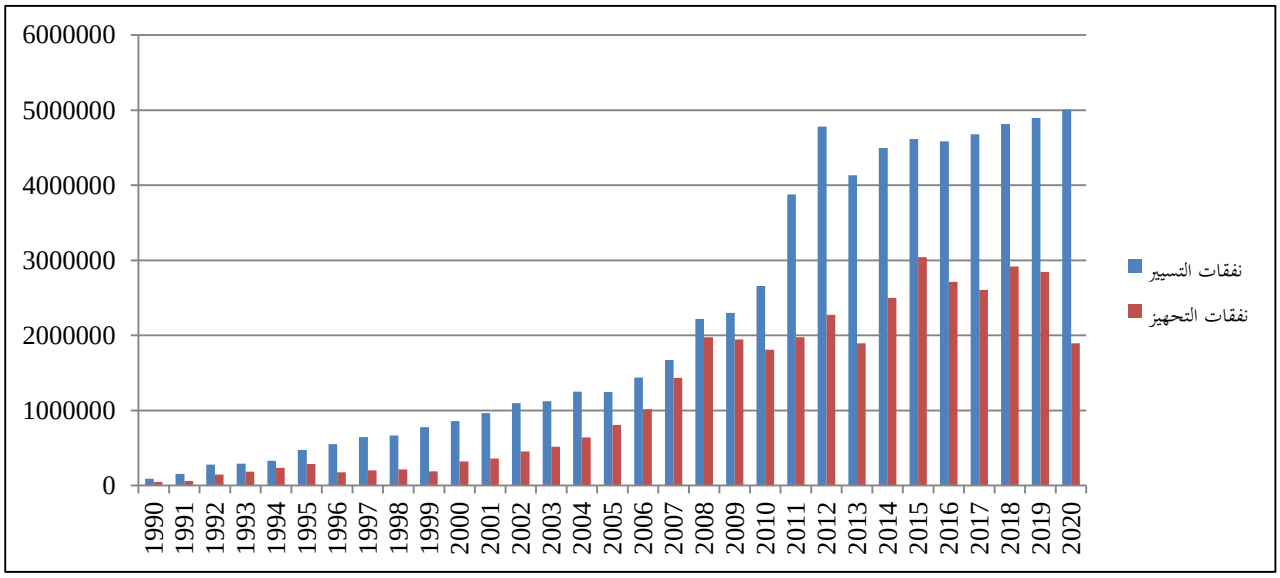

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول السابق ، باستخدام برنامج Excel2007.

التحليل الإحصائي:

تعد نفقات التسيير والتجهيز من أهم المؤشرات التي تعكس حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر. فنلاحظ من الشكل السابق أن هذه النفقات كانت محدودة نسبيًا خلال فترة التسعينات، حيث كانت الحكومة تولي أولوية للإنفاق على التنمية الاقتصادية والبنية التحتية. ومع ذلك، لم تشهد زيادة كبيرة حتى عام 2000، حيث ارتفعت

[1] https://www.ons.dz/

نفقات التسـييير من 88 مليار دينار جزائري إلى 774مليار دج، ونفقات التجهيز من 47 مليار دج إلى321 مليار دح. حيث زادت المصـــروفات العامة وزاد حجم الإدارة الحكومية. ومنذ ذلك الحين، اســـتمر ارتفاع هذه النفقات بشكل مطرد.

بدأت هذه النفقات في الارتفاع بشـــكل كبير في أوائل الألفية، و من المهم ملاحظة أن هذه الزيادة في نفقات التسـيير قد تسـببت في زيادة الدين العام للجزائر، حيث تمثل هذه النفقات جزءًا كبيرًا من الميزانية الحكومية. مما أدى ذلك إلى زيادة الضرائب والرسوم على المواطنين والشركات، وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام.

ومع بداية الألفية الثانية، شهدت الجزائر تحولًا اقتصاديًا واسعًا نتيجة إطلاق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بهدف تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات. وبالتالي، فقد ارتفعت نسبة إنفاق الحكومة في الجزائر من 35٪ في عام 2015 إلى 42٪ في عام2019، وهذه تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي[1]، التي تشير إلى أن هذه الزيادة جاءت بسبب الإنفاق على المشاريع التحتية. شهدت الجزائر زيادة في حجم نفقات التسـيير، نتيجة لزيادة حجم المصـروفات العامة والرواتب والأجور. حيث ارتفع حجم نفقات التسـيير من 9.3٪ في عام 1990 إلى ٪13.2 في عام 2020.

ويمكن تفسير هذا التطور في النفقات بسبب العوامل التالية: زيادة السكان والتعداد السكاني، النمو الاقتصـادي المتزايد، توســع الإدارة الحكومية، وتوســع نطاق الخدمات العامة المقدمة للمواطنين كالتعليم والصــحة. وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، وزيادة أسعار المواد الخام والطاقة، وزيادة الأجور والرواتب. تُعدُّ القطاعات الحكومية والخاصة أكبر المستهلكين لنفقات التسيير والتجهيز في الجزائر، حيث تشكل القطاعات الحكومية نحو 60٪ من إجمالي نفقات التسيير والتجهيز، بينما تشكل القطاعات الخاصة حوالي 40٪.

وبالإضـافة إلى ذلك، فإن تحديات اقتصـادية مثل انخفاض أسـعار النفط والصـعوبات المالية المسـتمرة للحكومة جعلت تخفيض هذه النفقات صــعبًا. وبالتالي، زادت نسـبة نفقات التسـيير والتجهيز من إجمالي المصــروفات العامة في الجزائر بشكل كبير خلال الفترة المذكورة.

ويمكن القول بشـــكل عام أن نفقات التســـيير والتجهيز في الجزائر قد شـــهدت زيادة ملحوظة خلال الفترة 1990-2020، وهذا يعكس نموا اقتصـاديا للبلاد. وذلك نتيجة للتحولات الاقتصـادية والاجتماعية التي شـهدتها البلاد. فنستنتج أن هذا التحليل الإحصائي يشير إلى وجود تقلبات في نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال هذه الفترة، والتي يمكن أن ترتبط بعدة عوامل، مثل التغيرات في الســياســات الحكومية والظروف الاقتصـــادية والاجتماعية.

[1] https://www.imf.org/ar/Home

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية في شمال إفريقيا، وتواجه تحديات اقتصادية كبيرة منذ استقلالها في عام 1962. في هذه الدراسة، سوف يتم التركيز على التحليل الاقتصادي والإحصائي لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

بدأت الجزائر بتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي مع بداية الألفية، بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية بعد فترة من الاصلاحات، مستهدفة معدل نمو سنوي مستمر، ويمكن تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي خلال المدة بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل (2-1) : معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)

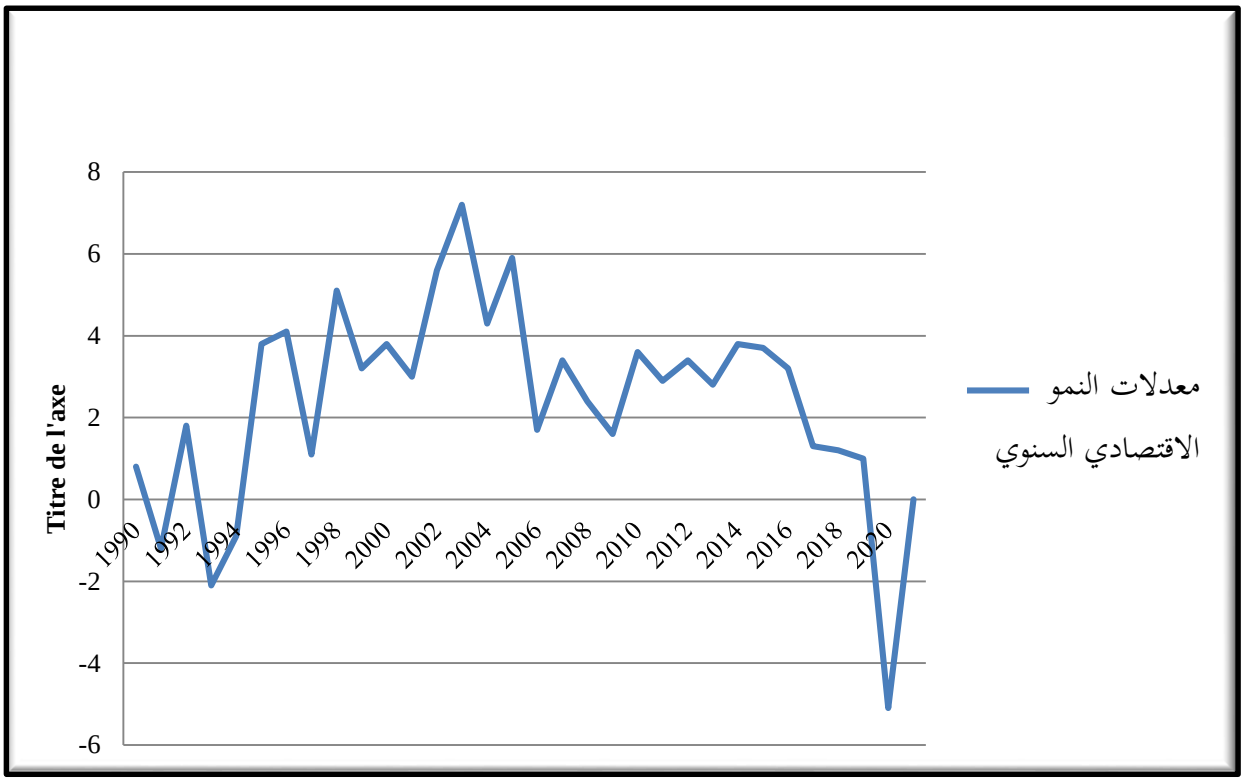

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البيانات المفتوحة للبنك الدولي[1]، 2023.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2020 ما يلي :

في بداية التسعينات، تأثرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة بسبب تراجع أسعار النفط، المصدر الرئيسي لدخل اقتصادها. نتيجة لذلك، كانت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة جدًا في تلك الفترة، حيث بلغ المعدل 0.8٪

[1] https://databank.worldbank.org/

في عام 1990. حيث عانت الجزائر من أزمة اقتصـــادية واجتماعية خانقة، نتيجة للصـــعوبات التي واجهتها الحكومة في إدارة الاقتصاد والأزمة السياسية التي شهدتها البلاد. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة هو انخفاض أسعار النفط، الذي يعد موردًا رئيسيًا للاقتصاد الجزائري.

شـــهدت معدلات النمو تذبذبًا بين الزيادة والتناقص خلال الفترة من 1990 إلى 1994، حيث سُـــجِّلَت معدلات نمو سلبية وضعيفة بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية وانخفاض أسعار البترول منذ عام 1986. أثَّرَ ذلك سلبًا على أداء قطاعات اقتصـــاد الجزائر المختلفة والدولة ككل. يُمكن إرجاع هذا التأثير إلى عدم شـــفافية مســـار الخوصصة، وضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، تفشي الإرهاب، بالإضافة إلى ضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري. ومع ذلك، بدأ الاقتصاد الجزائري في التحسن تدريجياً خلال التسعينات وبداية الألفية الجديدة، حيث شهدت المعدلات الاقتصادية ارتفاعًا ملحوظًا.

في عام 2000، بلغ معدل النمو الاقتصـــادي في الجزائر 3.8%. يعود ذلك إلى تطبيق ســـياســـات اقتصـــادية هادفة (مثل برنامج الانعاش الاقتصـــادي 2001–2004)، اســـتقرار أســـعار البترول وارتفاعها من جديد وزيادة حجم الاســتثمارات الأجنبية المباشــرة المتوافدة مقارنة بالفترة الســابقة. لكن، تعرض الاقتصــاد الجزائري لانخفاض كبير في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي أثرت على جميع دول العالم. في عام 2009، انخفض معدل نموِّه إلى 2.4%. منذ ذلك الحين، شــهد الاقتصــاد الجزائري تحســنًا طفيفًا في معدلات النمو، إذ بلغ معدل النمو حوالي 3.8% في عام 2014. انخفض هذا المعدل إلى 1.3% في عام 2017، قبل أن يتأثر بشكل كبير بجائحة COVID–19 في عام 2020، حيث وصل إلى 5.1–% وهو أدنى مستوى له منذ عقود.

بشكل عام، كانت هذه الفترة حرجة بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث شهد تحولات جذرية. إن استقراريه معدلات النمو الاقتصـــادي في الجزائر خلال فترة 1990–2020 كانت متقلبة بشـــكل كبير، وتأثرت بعوامل داخلية وخارجية. ومع ذلك، فإن هناك جهود مبذولة لتحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر، وخاصة في مجال التنويع الاقتصــادي وتحســين بيئة الأعمال. ويتوقع أن تســاهم هذه الجهود في تحســين معدلات النمو الاقتصــادي في المســتقبل. ومن المهم مواصــلة الجهود لتحســين البنية التحتية الاقتصــادية في الجزائر وتنويع مصــادر الدخل لضمان استدامة نموها المستقبلي.

تعتمد الجزائر بشـــكل كبير على صـــادرات النفط والغاز الطبيعي، حيث تمثل هذه الموارد أكثر من 90 ٪ من صـــادرات البلاد و50 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، فإن أســـعار النفط والغاز لها تأثير كبير على اقتصاد الدولة. علاوة على ذلك، فإن الجزائر تواجه تحديات اقتصادية أخرى مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتأثيرات سلبية للاضطرابات السياسية والأمنية. ومع ذلك، قامت الحكومة بإجراء إصلاحات مالية هامة بهدف تحسين أداء الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الطريقة والأدوات المعتمدة عليها في الدراسة القياسية:

يشمل هذا المطلب على تحديد الطريقة المعتمدة عليها في الدراسة ومعالجتها، وكذا مصادر البيانات والأدوات الاحصائية المعتمدة.

عرض النموذج:

حيث يهدف إلى دراسة أثر مختلف متغيرات الاستراتيجية المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين النفقات العامة والتوازن الاقتصادي، بواسطة نموذج تصحيح الخطأ VECM ودراسة مدى صلاحية هذا النموذج القياسي وتحديد الشكل الرياضي له.

الفرع الأول : تقديم متغيرات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 أي أن حجم العينة هي 31 و ذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري، أي أن مجتمع الدراسة هو الدولة الجزائرية ككل.

تعد العلاقة بين نفقات التسيير، نفقات التجهيز، ومعدلات النمو الاقتصادي موضوعا للدراسة والتحليل المستمرين. ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن النفقات التي تصرف على التسيير والتجهيز تعد جزءا من النفقات العامة، والتي يتم تمويلها من خلال الضرائب والرسوم و غيرها من المصادر.

وعندما يزداد حجم النفقات العامة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء المالية على المواطنين والشركات، مما يؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد تكون هذه العلاقة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تتأثر بعوامل كثيرة مثل السياسات الحكومية والظروف الاقتصادية. لذلك، يجب إجراء دراسة لتحليل هذه العلاقة وتحديد طبيعتها وقوتها في الجزائر.

المتغيرات المستقلة x :

- ✓ **لوغاريتم نفقات التسيير ويرمز له ب (Lme).**
- ✓ **لوغاريتم نفقات التجهيز(Lee).**

المتغير التابع y :

- ✓ **معدل النمو الاقتصادي /100 والذي يرمز له ب (GDP-p) .**

الفرع الثاني: الأدوات القياسية والاحصائية للدراسة

أولا: اختبار الاستقرارية

تعد اختبارات الاستقرارية أحد الأساليب الحديثة التي تستخدم لتحليل تطورات الاقتصاد ومعرفة ما إذا كان هناك انحرافات عن المسار المستقر. ويهدف هذا الاختبار إلى قياس مستوى الثبات في نمو الاقتصاد بطريقة إحصائية، من خلال تحليل سلاسل زمنية للمؤشرات الاقتصادية للحصول على صورة أكثر دقة للوضع الاقتصادي في بلد معين.

1/ اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى تقدير العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، ومعرفة ما إذا كانت تتبع نمطًا واحدًا أم لا. ويستخدم هذا الاختبار عادة لتحليل السلاسل الزمنية المالية والاقتصادية. استندت هذه الدراسة على نموذج اختبار الجذر الموحد (Unit Root Test) ونموذج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) لتحليل البيانات. ومن خلال اختبارين وهما اختبار ديكي فولر (Augmented Dicky –Fuller) واختبار فيليب بيرون (Phillips Perron) .نعرض ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول (2-2) : النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة.

	اختبار	المستوى			**الفرق الاول**		
		intercept	Trend and intercept	none	intercept	Trend and intercept	**none**
المتغير التابع GDP_growth	ADF	-1.4464	-2.0175	-1.0327	-7.4472	-8.0347	**-7.5713**
	PP	-2.2577	-1.8218	-1.5168	-7.6278	-9.0324	**-7.7634**
المتغير المستقل LEM	ADF	-2.5205	-1.3847	2.3034	-4.2945	-4.9372	**-3.7716**
	PP	-2.4247	-1.6532	1.9931	-4.3347	-4.9575	**-3.7912**
المتغير المستقل LME	ADF	-4.1916	-3.5923	4.1623	-4.3181	-4.7556	**-3.4754**
	PP	−3.9566	−3.5041	3.2702	−4.3423	−4.7556	**-3.5561**

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على البرنامج الاحصائي Eviews10.

فبما أن التوزيع التقريبي لإحصاءات اختبار (PP) لها نفس توزيع احصاءة الاختبار ADF وهي (t) وعليه عند المقارنة سوف يتم استخدام جداول ديكي فولر لمقارنة القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية المقابلة لها كالآتي:

الجدول (2-3) : القيم الجدولية الحرجة لاختبار ديكي فولر

مستوى معنوية	Constant, no trend	Constant, trend	No constant,No trend
0.05	-2.98	-3.58	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على القيم الجدولية لديكي فولر.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى، وأقل منها بعد أخذ الفروق الأولى، أي أن المتغيرات غير مستقرة على المستوى، وتستقر بعد أخذ الفروق الأولى.

وبالتالي أثبتت لنا اختبارات الاستقرارية المطبقة سابقا، أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها الأولي I(0)، لكنها تستقر عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عليها، عند مستوى معنوية 5%، ومنه نستنتج احتمال وجود تكامل مشترك.

ويمكن القول أن اختبارات جذر الوحدة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 تشير إلى عدم استقرار وتذبذب الاقتصاد الجزائري، حيث يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية مثل انخفاض أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية. إذ يجب اتخاذ إجراءات لتحسين هذه المعدلات، مثل تحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

وفيما يتعلق بنفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر، فإنها تشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة، يتطلب ذلك تحسين إدارتها وتوجيهها نحو المشاريع التنموية ذات الأولوية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2- اختبار التكامل المشترك

بعد إجراء دراسة لخصائص السلاسل الزمنية واستنتاج أن جميعها مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (1) على المدى الطويل، وبالتالي توقع وجود تكامل متزامن بينها إذا تم اختبارها باستخدام طريقة جوهانسون (Johansen cointegration test)للقيم الذاتية كالاتي:

Sample (adjusted): 7 31
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP_P LEE LME
Lags interval (in first differences): 1 to 5

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.815786	66.77950	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.548597	24.48813	15.49471	0.0017
At most 2 *	0.168172	4.603250	3.841466	0.0319

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسـوبة لاختبار الأثر و التي تقدر ب 66.77950 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة ب 29.79707 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى (None)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل متزامن.

من خلال اختبار الأثر نسـتنتج أن هناك تكامل مشـترك واحد في المدى الطويل بين متغيرات الدراسـة. أي وجود علاقة تكامل مشترك. كما هو الحال في الفرضية الثانية والثالثة.

ثانيا : تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model (VAR)

نموذج متجه الانحدار الذاتي هو أداة تستخدم لتقدير علاقة الانحدار بين سلسلتين زمنتين أو أكثر. يستخدم هذا النموذج في التحليل الإحصائي للبيانات ويعتبر من أساسيات تحليل الانحدار.

يسـتخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي درجة التأخير لتحديد عدد الفترات الزمنية التي يجب أن يتم تضـمينها في النموذج. عادةً ما يتم تحديد درجة التأخير باستخدام طرق الاختبار الإحصائية المختلفة، كما يتم استخدام تقنيات المعايير الذاتية.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP_P LEE LME
Exogenous variables: C
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	29.23777	NA	2.67e-05	-2.018290	-1.873125	-1.976488
1	98.82229	117.7584	2.54e-07	-6.678638	-6.097978	-6.511429
2	113.8856	22.01555*	1.65e-07*	-7.145043*	-6.128888*	-6.852427*
3	117.6568	4.641495	2.68e-07	-6.742829	-5.291179	-6.324806
4	127.4978	9.840993	2.98e-07	-6.807521	-4.920376	-6.264091
5	140.8302	10.25572	2.93e-07	-7.140785	-4.818145	-6.471949

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

لتحديد فترة الابطاء (Lag Period) بين المتغيرات لنموذج تصحيح الخطأ، نستخدم مجموعة من معايير طول الابطاء ومن أهمها: Schwarz information criterion, Akaike information criterion، بحيث يتم اختيار فترة الابطاء (التأخير) الذي يعطي اقل قيمة لهذه المعايير ، وتكون كافية لالتقاط جميع التفاعلات بين المتغيرات، علما ان الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط.

إذًا درجة التأخير المثلى (Lag Order) هي P=2 حسب المعايير المشار اليها.

درجة التأخير المثلى لنموذج VAR هي نفسها درجة التأخير المثلى لنموذج VECM.

نموذج تصحيح الخطأ VECM

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) هو نموذج إحصائي يستخدم لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل (المتغير المفسر) والمتغير التابع (المتغير المستجيب) في النموذج. يتم استخدام هذا النموذج لتحديد وتصحيح الأخطاء في السلسلة الزمنية المراد تحليلها.

يعتبر ECM نموذجًا خاصًا من نماذج تصحيح الخطأ، حيث يعتمد ECM على فرضية أن البيانات المتغيرة لها خصائص معينة مثل الاستقرار و التكامل. وأن أي خطأ في هذه البيانات يؤثر على هذه

الخصـائص. وبالتالي، يسـاعد ECM على تصـحيح الأخطاء في البيانات. وإزالة الضـوضـاء، ثم بإعادة بناء البيانات المعدلة، حيث يساعد ذلك على تحسين دقة المعالجة والتحليل.

Vector Error Correction Estimates
Sample (adjusted): 4 31
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
GDP_P(-1)	1.000000
LEE(-1)	-0.142067 (0.05114) [-2.77782]
LME(-1)	0.202916 (0.06186) [3.28016]
C	-0.986607

Error Correction:	D(GDP_P)	D(LEE)	D(LME)
CointEq1	-0.133658 (0.09860) [-1.35560]	0.094106 (0.98459) [0.09558]	-1.190063 (0.37723) [-3.15470]

يشير الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% و هذا يعني أن (0.13365) من أخطاء الأجل القصـــير يتم تصـــحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. وهو معامل مقبول من الناحية الاقتصادية وعند التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

وإن استخدام اختبار تصحيح الخطأ لمعدلات النمو الاقتصادي يوضح أن الاستثمار هو عامل رئيسي يؤثر على معدلات النمو الاقتصـــادي في الجزائر. كما تبين أن نفقات التســـيير تأثر ســـلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

ومنه نستنتج المعادلة التالية:

$$GDP_p = 0.1442LEE - 0.2029LME + 0.9866C$$

وبالتالي، تشير الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتعني هذه العلاقة أن زيادة نفقات التسـيير تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصـادي، بينما يمكن أن يحفز تخفيضـها النمو الاقتصادي. وهناك علاقة مباشرة وايجابية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة الإنفاق على

التجهيزات والاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، إذا قللت الحكومة من نفقات التجهيز، فسوف يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

مع ذلك، يجب أن يتم توجيه هذه النفقات بشكل صحيح وفعال لتحقيق الأثر الإيجابي المطلوب.

ثالثا : الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

يوجد العديد من الاختبارات التشخيصية وتم تقسيمها الى ثلاث اختبارات كالآتي:

- اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.
- اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- اختبارات التوزيع الطبيعي.

1. اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

اختبار عدم تجانس الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) يختبر ما إذا كان تباين الأخطاء من الانحدار يعتمد على قيم المتغيرات المستقلة. يُستخدم هذا الاختبار في تحليل البيانات الزمنية لتحديد ما إذا كانت الأخطاء العشوائية في البيانات تتغير بشكل معنوي عبر الوقت، ويشير التجانس إلى أن الأخطاء العشوائية ثابتة عبر الوقت، بينما يشير عدم التجانس إلى أنها تتغير بشكل معنوي.

هناك عدة طرق لاختبار عدم تجانس الخطأ العشوائي لسلاسل زمنية، وقد استخدمنا اختبار (Breusch–Pagan test)

لحساب اختبار عدم تجانس تباين الخطأ، يتم استخدام الصيغة التالية:

H0 : عدم وجود تباين بين المجموعات (لا يوجد تباين غير متجانس بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع).

H1 : وجود تباين بين المجموعات (يوجد تباين غير متجانس بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع).

إذا كانت قيمة الاختبار أكبر من قيمة الحد الأقصى للفرضية الصفرية (H0) ، فإنه يتم رفض فرضية عدم التجانس والاستنتاج بأن هناك تباين بين المجموعات.

إذا كانت قيمة الاختبار أقل من قيمة الحد الأقصى للفرضية الصفراء(H0) ، فإنه يتم قبول فرضية عدم التجانس والاستنتاج بأنه لا يوجد تباين بين المجموعات.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.669495	Prob. F(2،28)	0.5200
Obs*R-squared	1.414797	Prob. Chi-Square(2)	0.4929
Scaled explained SS	2.656563	Prob. Chi-Square(2)	0.2649

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Sample: 1 31
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001785	0.003141	-0.568078	0.5745
LEE	-0.000820	0.000743	-1.102544	0.2796
LME	0.000948	0.000821	1.155298	0.2577

R-squared	0.045639	Mean dependent var	0.000577
Adjusted R-squared	-0.022530	S.D. dependent var	0.001258
S.E. of regression	0.001272	Akaike info criterion	-10.40502
Sum squared resid	4.53E-05	Schwarz criterion	-10.26625
Log likelihood	164.2779	Hannan-Quinn criter.	-10.35979
F-statistic	0.669495	Durbin-Watson stat	1.160745
Prob(F-statistic)	0.519972		

اعتمادًا على اختبار « Breusch-Godfrey » نرفض فرضية عدم التجانس. ومنه نستنتج أنه لا يوجد مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي في هذا النموذج. أي أن الاحتمال أكبر من مستوى معنوية 5٪.

2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Lagrange multiplier (LM)

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية (LM test): يستخدم للكشف عن وجود الأخطاء في النموذج الذي يتم استخدامه في التحليل الإحصائي. وفي تحليل الانحدار لتقدير معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير الاعتمادي. ويستخدم هذا الاختبار للتحقق من وجود علاقة غير عشوائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير الاعتمادي في نموذج الانحدار.

يتم تنفيذ LM test عن طريق حساب إحصائية LM ومقارنتها بالتوزيع chi-square. إذا كانت قيمة إحصائيةLM أكبر من قيمة التوزيع chi-square ، فإن النتيجة تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية. تستخدم المربعات الصغرى في تقدير النموذج ولاختبار فرضية العدم. نستخدم الإحصاء التالي:

$$LM=nR^2$$

حيث تمثل n حجم العينة و R^2 معامل التحديد الغير مصحح.

على سبيل المثال ، يمكن استخدام LM test للتحقق من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية في نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$Y = \beta0 + \beta1X1 + \beta2X2 + \varepsilon$$

حيث Y هو المتغير الاعتمادي ، X1 و X2 هما المتغيرات المستقلة ، β0 و β1 و β2 هما معاملات الانحدار ، و ε هو الخطأ العشوائي.

باستخدام LM test ، يمكن التحقق من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية في ε.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.996349	Prob. F(5,23)	0.1172
Obs*R-squared	9.381982	Prob. Chi-Square(5)	0.0948

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Sample: 1 31
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEE	0.013826	0.019207	0.719848	0.4789
LME	-0.015399	0.019812	-0.777251	0.4449
C	0.030306	0.058901	0.514524	0.6118
RESID(-1)	0.420421	0.271526	1.548361	0.1352
RESID(-2)	0.380717	0.259592	1.466598	0.1560
RESID(-3)	0.259502	0.272317	0.952942	0.3505
RESID(-4)	-0.228131	0.282734	-0.806876	0.4280
RESID(-5)	-0.313000	0.314607	-0.994892	0.3301

R-squared	0.302645	Mean dependent var	-1.52E-17
Adjusted R-squared	0.090406	S.D. dependent var	0.024411
S.E. of regression	0.023281	Akaike info criterion	-4.464702
Sum squared resid	0.012466	Schwarz criterion	-4.094641
Log likelihood	77.20289	Hannan-Quinn criter.	-4.344072
F-statistic	1.425964	Durbin-Watson stat	1.778381
Prob(F-statistic)	0.242890		

تشير النتائج إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج (الأخطاء) لأن القيمة الاحتمالية (p-value) أكبر من مستوى 5٪. وبشكل عام، يتم استخدام اختبارات الارتباط الذاتي للتحقق من صحة النموذج الإحصائي والتأكد من عدم وجود أخطاء فيه.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي هو اختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كان توزيع الأرقام الموجودة في عينة ما يتبع التوزيع الطبيعي أم لا. يستخدم هذا الاختبار في العديد من المجالات مثل الإحصاءات والرياضيات والاقتصادد.

لإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، يتم جمع بيانات العينة وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه البيانات. ثم يتم تحديد مستوى المعنوية المطلوب (significance level) ، والذي يشير إلى مدى قوة الدليل المطلوب لرفض فرضية أن التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي. ثم يتم استخدام اختبار Z-score أو اختبار t–score لحساب قيمة الاختبار، وإذا كانت قيمة الاختبار أقل من قيمة الحد الأدنى للمستوى المحدد، فإنه يمكن قبول فرضية أن التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي. من الجدير بالذكر أن هذا الاختبار لا يشير إلى أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، بل يشير فقط إلى أنه يمكن استخدام التوزيع الطبيعي كتقريب لتوزيع البيانات.

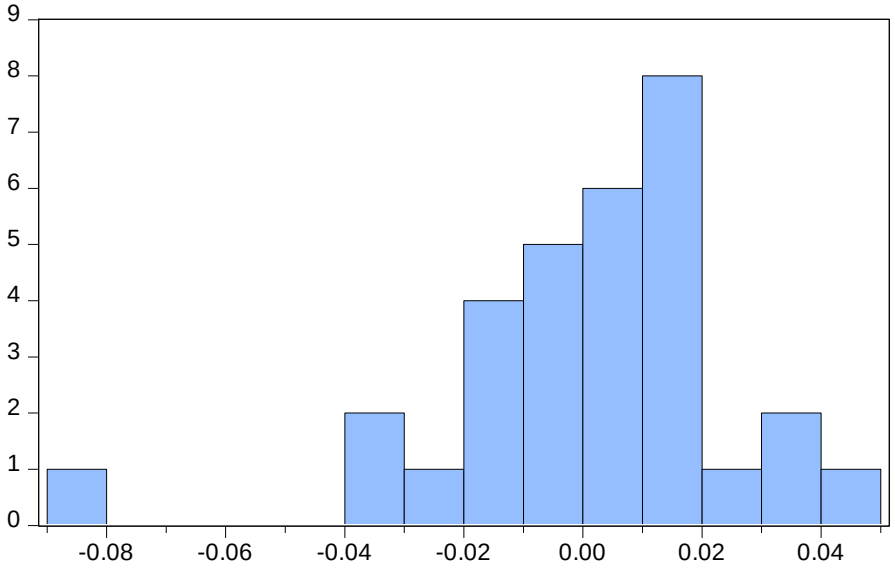

Series: Residuals	
Sample 1 31	
Observations 31	
Mean	-1.52e-17
Median	0.003477
Maximum	0.047065
Minimum	-0.082024
Std. Dev.	0.024411
Skewness	-1.080497
Kurtosis	5.603237
Jarque-Bera	14.78537
Probability	0.000616

أظهرت إحصائية Jarque-Bera أن قيمتها الاحتمالية p–value صغيرة جدا (0.000616)، إذ يمكن القول البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعياً.

خاتمة الفصل:

تم تخصيص هذا الفصل لإجراء دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020. تناول المبحث الأول في هذا الفصل الدراسات السابقة حول هذا الموضوع. تم في المبحث الثاني تحليل تطور كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي، واستعراض تطور النمو الاقتصادي مع التوصل إلى النتائج التالية:

- التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام.
- شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1990-2020 تذبذباً النمو الاقتصادي وشهد ضعفا ملحوظا.
- ملاحظة أن عدم استقرار أسعار النفط، الذي يعتبر مورد رئيسي للجزائر، يؤثر بشكل كبير على استراتيجية المالية للبلاد ويمكن أن يؤدي إلى تقلص في الموارد المالية المتاحة وتأثير سلبي على النمو الاقتصادي. كما احتوى المبحث الثاني على دراسة قياسية تستكشف طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وذلك باستخدام مجموعة اختبارات التكامل المتزامن و تصحيح الخطأ، فجاءت النتائج المتوصل إليها كما يلي:
- صلاحية النموذج.
- نتائج التقدير مقبولة عموما وهذا ما أثبتته الاختبارات المستخدمة.
- توجد علاقة تكاملية متزامنة في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الانفاق العام في المدى الطويل.
- لتحقيق التنمية الاقتصادية، يجب على الحكومة تحديد استراتيجية مالية تضمن استخدام الموارد بكفاءة وفعالية، وتحديد أولويات استثمار الموارد في المشاريع التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تستكشف هذه الدراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وهي فترة مهمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري. تم التركيز على تحديد دور وأثر الاستراتيجية المالية على النمو الاقتصادي، حيث يعتبر هذا الموضوع من أهم قضايا الإدارة المالية. لقد شهدنا ارتفاعًا في النفقات ومعدلات النمو، خصوصًا من خلال نفقات التسيير التي يمكن أن تلعب دورًا مهما في تطوير النشاط.

وللإلمام بمختلف جوانب الاستراتيجية المالية وعلاقتها بالنمو، زودنا الدراسة النظرية بدراسة قياسية، وذلك بهدف تحديد اهم العوامل المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة (1990-2020).

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة ، إلا أننا وجدنا في دراستنا أن الاستراتيجية المالية لها علاقة بالنمو حيث أنها علاقة اقتصادية تشير الى الارتباط الوثيق بين المتغيرات الاقتصادية للاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات :

- الفرضية الأولى صحيحة. وتم اثبات صحتها.

بحيث تحسين الاستراتيجية المالية في الجزائر يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وبالتالي، يجب أن تكون الاستراتيجية المالية مرتبطة بشكل وثيق بأهداف النمو الاقتصادي للشركات والحكومات.

- الفرضية الثانية خاطئة، حيث ان العلاقة بين نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي ايجابية وتم اثباتها أي أن: زيادة نفقات التجهيز تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يمكن حصر أهم النتائج فيما يلي:

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نفقات التسيير ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020. أي أن زيادة نفقات التسيير تؤدي إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي.
- تشير هذه النتائج إلى أن الشركات والمؤسسات في الجزائر يجب أن تعمل على زيادة استقرار نفقات التسيير من خلال تحسين إدارة الموارد وتخطيط النفقات بشكل أفضل.
- كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

- نســـتنتج أن هناك علاقة إيجابية بين نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصـــادي في المدى الطويل. ومع ذلك، يجب أن يتم تحديد المشاريع التي تستحق الاستثمار وتخطيطها بشكل جيد لتحقيق أقصى استفادة من هذه النفقات.

التوصيات المقترحة من الدراسة:

- تواجه الجزائر تحديات اقتصـــادية كبيرة، ومن أبرزها تحقيق التوازن بين نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من أن الاستثمار في التجهيزات الأساسية يعد ضرورياً لتطوير البنية التحتية والاقتصاد، إلا أنه يجب أن يتم بشكل مستدام وفعال لتجنب زيادة الديون وتدهور المالية العامة.
- يجب أن يتم تحسين بيئة الأعمال وتشجيع رواد الأعمال والاستثمارات الخاصة، حتى يتم تحقيق التوازن بين نفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصـــادي بشـــكل فعال. وذلك من خلال تطوير قطاع الخدمات المالية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للشركات الأجنبية.
- يجب أن تعمل الشركات والمؤسسات في الجزائر على زيادة استقرار نفقات التسيير من خلال تنفيذ برامج إصـــلاح اقتصـــادي شـــاملة وفعالة، مثل تحســـين إدارة الموارد، وتطوير قطاعات الاقتصـــاد غير النفطية، مثل الزراعة والسياحة والتصنيع، وتخطيط النفقات بشكل أفضل.
- يمكن أن يكون من المفيد للحكومة تطبيق اســـتراتيجية مســـتدامة لإدارة نفقات التســـيير والتجهيز وفقًا للاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد.
- يجب أن تتم مراجعة الاســـتراتيجية المالية بشـــكل دوري لضـــمان تحقيق الأهداف المالية والاقتصـــادية للدولة.

آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذا البحث تشـخيص اثر الاسـتراتيجية المالية على النمو الاقتصـادي حيث زودنا دراسـتنا النظرية بدراسـة قياسـية وذلك من اجل تحديد العوامل الاكثر تاثيرا في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر الا انه تبقى بعض النقاط الغامضة تستوجب فتح ابواب جديدة من بينها :

- ✓ الدراسة القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات، فيجب مراعاة هذا في البحوث القادمة خاصة عند تطبيق نماذج حديثة مثل : نماذج الانحدار الخطي (VAR)، نماذج تصـــحيح الخطأ (VECM)، فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية تساعد في تطور الظواهر على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ✓ اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصـادي يشـمل متغيرات الاسـتراتيجية المالية، هذا من شـانه ان يبين الاهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ ضـرورة السـيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصـادية التي تؤثر بشـكل مباشـر أو غير مباشـر على النمو الاقتصادي.
- ✓ البحث عن حلول فعالة وناجحة لضمان النمو الاقتصادي في دولة الجزائر.

المـــــــــصـــــــادر والمـــراجـــــع

المصادر والمراجع:

الكتب :

1. أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي، شـــركات وأســـواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
2. أحمد القطامين، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، دار مجدلاوى، عمان، 1996.
3. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
4. خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
5. سالم المؤيد سعيد، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وسائل للنشر، الأردن، 2005.
6. صبيح ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008.
7. عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، إسكندرية، مصر، 2003.
8. فريد النجار، الإدارة المالية التطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006.
9. محمد أحمد عوض، الإدارة الاســتراتيجية: الأصــول والأســس العلمية، الدار الجامعية، الإســكندرية – مصر – 2003.
10. محمد الماحي ، تخطيط و تمويل التنمية (المناهج– النماذج–التطبيق)، الطبعة الأولى، بســتان المعرفة، مصر ، 2010.
11. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

الأطروحات:

1. أمال لعقون، دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الاستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم ماليو ومحاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2022.
2. دراوسي مسعود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، 08 ماي 2005.
3. سمير بن عباس، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، سنة 2011–2012.

4. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
5. محمد زعلاني، التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد حيضر، باتنة، 2011/2010 .

المجلات:

1. بوصبع هناء، تحليل الاستراتيجيات المالية للمؤسسات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة باجي مختار،2016.
2. ليلية غضـــابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصـــادي في الجزائر، دراســـة قياســـية للفترة 1990-2012، منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 2015، المجلد 2، العدد 1.
3. مجلة التمويل والتنمية، العودة للأســـاســـيات "ما هو الناتج المحلي الإجمالي"، صـــندوق النقد الدولي، 2018.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Dov ogien, gestion financière de l'entreprise, dunod, Paris, 2018.
2. Dwight H. Perkin. Steven Rade let et David L.Lindauer، économie du développement، « 3éme édition، édition de Boeck, Belgique, 2008.
3. GRIFFITHS Stéphane، gestion financière-de l'analyse à stratégie, édition d'organisation Paris, 2001.
4. Stanley Fischer et autre, macroéconomie, 2éme édition Duand, Paris, 2002.

مواقع الانترنت:

https://www.ons.dz/

https://www.worldbank.org/

https://www.imf.org/ar/Home

ملخص:

هذه الدراسة تستهدف بحث العلاقة بين الاستراتيجية المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2020)، وتختبر مدى فعالية هذه الاستراتيجية ودورها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. مع محاولة بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي بالاعتماد على متغيرات الاستراتيجية المالية المفسرة له، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM). أظهرت نتائج الدراسة علاقة سلبية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تؤدي زيادة هذه النفقات إلى انخفاض معدلات النمو. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت الدراسة علاقة إيجابية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، حيث تساهم زيادة هذه النفقات في تحسين معدلات النمو.

الاستنتاج الرئيسي يشير إلى أن الاستراتيجية المالية للجزائر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، حيث يعد هذا المؤشر من أهم المعايير المستخدمة لتحديد نجاح السياسات المالية التي تتبعها الحكومة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية المالية، النمو الاقتصادي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الجزائر.

Abstract :

This study examines the relationship between financial strategy and economic growth in the Algerian economy during 1990-2020، testing the strategy's effectiveness and its role in achieving high growth rates. It aims to construct a standard economic growth model based on financial strategy variables، using the Vector Error Correction Model (VECM). The findings reveal a negative correlation between management expenses and economic growth in Algeria. On the other hand‹, a positive correlation was observed between equipment expenditures and economic growth، implying that higher spending on equipment improves growth rates.

The primary conclusion emphasizes that Algeria's financial strategy is closely linked to growth rates، as this indicator is crucial for evaluating the success of the government's financial and economic policies.

Key words : Financial strategy, Economic growth, Management expenses, Equipement expenses, Algeria.